



دولة الكويت



الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
Kuwait Fund For Arab Economic Development

القانون والنظام الأساسي
2019

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

- نحن جابر الأحمد الصباح، نائب أمير الكويت وولي العهد
- بعد الإطلاع على المادتين 61 و65 من الدستور،
- وعلى القانون رقم 35 لسنة 1961 بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المعدل بالقانونين رقم 9 لسنة 1963 ورقم 64 لسنة 1966.
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة أولى

يكون الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ويشرف عليها ويرأس مجلس إدارتها رئيس مجلس الوزراء⁽¹⁾.

(2)

مادة ثانية

غرض الصندوق هو مساعدة الدول العربية والدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدّها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها، وذلك طبقاً للنظام الذي يقرره رئيس مجلس الوزراء، وبما يتفق مع المصالح العليا لدولة الكويت ويخدم سياستها الخارجية إقليمياً ودولياً.

كما يدخل في أغراضه تقديم القروض للوزارات والمؤسسات العامة القائمة على تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية بدولة الكويت وكل ما يرتبط بها من بنية

(1) تم بموجب المرسوم رقم 157 / 2003، الصادر استناداً إلى المرسوم بالقانون رقم 116 لسنة 1992 في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها، نقل الإشراف على الصندوق ورئاسة مجلس إدارته إلى وزير الخارجية وعهد إليه بمباشرة الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس الوزراء في القانون رقم 25 لسنة 1974.

(2) كما هي معدلة بموجب القانون رقم 31 / 2003.

أساسية وخدمات رئيسية ومرافق عامة، على أن لايجاوز رصيد هذه القروض في أي وقت 25 % (خمسة وعشرين بالمئة) من رأس مال الصندوق، وتمنح هذه القروض وفقاً للإجراءات السارية في شأن القروض التي يقدمها الصندوق للدول الأخرى.

(1)
مادة ثالثة

يكون رأس مال الصندوق ألفي مليون دينار كويتي مدفوعة بالكامل كما هو محدد في نهاية السنة المالية 1998/97.

(2)
مادة ثالثة مكرر

تقتطع سنوياً نسبة لا تجاوز خمسة وعشرين في المئة (25 %) من الأرباح الصافية للصندوق إبتداءً من السنة المالية 2004/2003 تحول إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لدعم مواردها.

مادة رابعة

يجوز للصندوق أن يقترض وأن يصدر سندات في حدود مثلي رأس ماله مضافاً إليه الإحتياطي وذلك بالشروط والأوضاع التي يقررها رئيس مجلس الوزراء⁽³⁾ بناء على إقتراح مجلس الإدارة.

مادة خامسة

يدير الصندوق مجلس إدارة على الوجه المبين في النظام الأساسي.

(1) كما هي معدلة بموجب القانون رقم 31 / 2003.

(2) كما هي معدلة بموجب القانون رقم 31 / 2003.

(3) بناء على المرسوم رقم 157 لسنة 2003، الذي سبقت الإشارة إليه، فقد آلت جميع الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس الوزراء في القانون رقم 25 لسنة 1974 إلى وزير الخارجية.

مادة سادسة

يصدر رئيس مجلس الوزراء⁽¹⁾ النظام الأساسي للصندوق يبين فيه على الأخص طريقة تأليف مجلس الإدارة واختصاصاته وتنظيم الأعمال الفنية والإدارية ووضع الميزانية وغير ذلك من الإجراءات اللازمة لحسن سير العمل.

مادة سابعة

لرئيس مجلس الوزراء⁽²⁾ أن يفوض وزير المالية في كل اختصاصاته المبينة في هذا القانون أو في بعضها.

مادة ثامنة

يلغى القانون رقم 35 لسنة 1961 بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، على أن القرارات التنفيذية الصادرة تنفيذاً له تستمر نافذة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، وذلك إلى أن تصدر قرارات جديدة تنفيذاً لهذا القانون.

مادة تاسعة

على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نائب أمير الكويت

جابر الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في: 27 جمادى الثاني 1394 هـ
الموافق: 17 يوليو 1974 م

(1) بناء على المرسوم رقم 157 لسنة 2003، الذي سبقت الإشارة إليه، فقد آلت جميع الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس الوزراء في القانون رقم 25 لسنة 1974 إلى وزير الخارجية.

(2) بناء على المرسوم رقم 157 لسنة 2003، الذي سبقت الإشارة إليه، فقد آلت جميع الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس الوزراء في القانون رقم 25 لسنة 1974 إلى وزير الخارجية.

**قرار رئيس مجلس الوزراء
بالنظام الأساسي
للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية**

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على القانون رقم 25 لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وعلى المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 1981 بتعديل هذا القانون.

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ أحكام القانون رقم 25 لسنة 1974 سالف الذكر،

وبعد موافقة مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وبناء على عرض وزير المالية الرئيس المفوض لمجلس إدارة الصندوق المذكور.

**قرر
مادة أولى**

يقوم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بأعماله على أساس أحكام النظام الأساسي المرافق.

مادة ثانية

يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 8 ذو الحجة 1394 هـ الموافق 22 ديسمبر 1974 بتنفيذ أحكام القانون رقم 25 لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ويلغى النظام الأساسي للصندوق المرافق لذلك القرار.

مادة ثالثة

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وعلى مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تنفيذ أحكامه.
ومع ذلك تستمر عضوية أعضاء المجلس الحالي لإدارة الصندوق إلى نهاية مدتها الأصلية.

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبدالله السالم الصباح

صدر بتاريخ : 16 جمادى الأولى 1401هـ
الموافق : 22 مارس 1981م

النظام الأساسي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

الفصل الأول

تعريفات

المادة (1)

ما لم يقتض سياق النص غير ذلك، يكون لكل من المصطلحات الآتية المعنى المبين قرينه:

- أ. «الصندوق» يعني الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- ب. «مجلس الإدارة» أو «المجلس» يعني مجلس إدارة الصندوق.
- ج. «المدير العام» يعني المدير العام للصندوق.
- د. «المشروع» يعني المشروع أو البرنامج الذي يساهم أو يطلب مساهمة الصندوق في تمويله.

الفصل الثاني

أحكام عامة

المادة (2)

الصندوق مؤسسة عامة كويتية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي

والإداري والفني ويشرف عليها وزير الخارجية⁽¹⁾.

(1) تم بموجب المرسوم رقم 157 / 2003 نقل الإشراف على الصندوق ورئاسة مجلس إدارته وكذلك الاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس مجلس الوزراء في القانون رقم 25 لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى وزير الخارجية وتبعاً لذلك تعتبر جميع اختصاصات رئيس مجلس الوزراء المنصوص عليها في النظام الأساسي للصندوق قد آلت إلى وزير الخارجية.

المادة (3) (1)

غرض الصندوق هو مساعدة الدول العربية والدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدّها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها، وذلك طبقاً للنظام الذي يقرره وزير الخارجية وبما يتفق مع المصالح العليا لدولة الكويت ويخدم سياستها الخارجية إقليمياً ودولياً.

كما يدخل في أغراضه تقديم القروض للوزارات والمؤسسات العامة القائمة على تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية لدولة الكويت وكل ما يرتبط بها من بنية أساسية وخدمات رئيسية ومرافق عامة، على أن لا يجاوز رصيد هذه القروض في أي وقت 25 % (خمسة وعشرين بالمائة) من رأس مال الصندوق، وتمنح هذه القروض وفقاً للإجراءات السارية في شأن القروض التي يقدمها الصندوق للدول الأخرى.

المادة (4) (2)

يكون رأس مال الصندوق ألفي مليون دينار كويتي مدفوعة بالكامل كما هو محدد في نهاية السنة المالية 1998/97.

المادة (5)

يكون المقر الرئيسي للصندوق في مدينة الكويت.

(1) كما هي معدلة بموجب القانون رقم 31/2003 وبمقتضى المرسوم رقم 157 لسنة 2003.

(2) كما هي معدلة بموجب القانون رقم 31/2003.

الفصل الثالث

إدارة الصندوق

المادة (6) (1)

يدير الصندوق مجلس إدارة يتألف من وزير الخارجية رئيساً ومن عدد من الأعضاء الكويتيين ذوي الكفاءة لا يقلون عن أربعة ولا يجاوزون الثمانية يعينون بقرار من وزير الخارجية لدورة مدتها ثلاث سنوات، ويجوز إعادة تعيينهم. وإذا تم تعيين عضو أثناء الدورة فيكون تعيينه إلى نهايتها.

ويحضر المدير العام جلسات المجلس ويشترك في المناقشات دون أن يكون له حق التصويت.

ولرئيس المجلس عند غيابه أن ينيب أحد أعضاء المجلس لرئاسة الجلسة.

المادة (7) (2)

يتولى رئيس مجلس الإدارة توقيع عقود القرض مع الجهات المستفيدة وكذلك العقود التي يقترض الصندوق بموجبها والسندات التي يصدرها.

ولرئيس مجلس الإدارة أن يفوض المدير العام أو أحد نواب المدير العام في ذلك.

المادة (8) (3)

مجلس الإدارة هو السلطة العليا في الصندوق، وله كافة الإختصاصات اللازمة لتحقيق أغراض الصندوق. ويتولى على وجه الخصوص:

أ. رسم السياسة العامة للصندوق.

(1) كما هي معدلة بمقتضى المرسوم رقم 157 لسنة 2003.

(2) كما هي معدلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 7 يونيو 1987.

(2) كما هي معدلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 7 يونيو 1987.

- ب. وضع النظم واللوائح الإدارية والمالية في الصندوق بناء على اقتراح المدير العام، ومراقبة تنفيذها.
- ج. البت في توصيات المدير العام بشأن القروض والمساعدات الأخرى المقترحة تقديمها من الصندوق.
- د. البت في توصيات المدير العام بشأن إسهام الصندوق في رأسمال المنشآت ذات الطابع الإنمائي ومؤسسات التمويل الإنمائي.
- هـ. رسم السياسة العامة لإستثمار أموال الصندوق. وللمجلس أن يفوض المدير العام في ذلك.
- و. اقتراح الشروط والأوضاع العامة للإقتراض وإصدار السندات من جانب الصندوق والبت في توصيات المدير العام بشأن الإقتراض وإصدار السندات.
- ز. اعتماد مشروع الموازنة الإدارية والحساب الختامي للصندوق.
- ح. اختيار مدقي الحسابات القانونيين وتحديد مكافآتهم.

المادة (9)

يجتمع مجلس الإدارة ثلاث مرات في السنة على الأقل، وذلك بناء على طلب رئيسه أو المدير العام.

ويكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه. وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

ويجوز لرئيس المجلس الإستغناء في المسائل العاجلة عن دعوة المجلس للإجتماع بعرض ما يطلب الموافقة عليه على الأعضاء متفرقين في مذكرة شارحة.

ويصدر قرار المجلس في هذه الأحوال بموافقة أغلبية الأعضاء كتابة.

المادة (10)

لمجلس الإدارة عند الإقتضاء تشكيل لجان متفرعة عنه لدراسة ما يعهد إليها من أمور وتقديم توصياتها الى المجلس. وتنتخب كل لجنة رئيساً لها من بين أعضائها.

المادة (11)

تكون قرارات مجلس الإدارة نافذة بمجرد صدورها، وذلك وفقاً لأحكامها.

المادة (12)⁽¹⁾

يكون للصندوق مدير عام يعين بمرسوم بناء على ترشيح مجلس إدارة الصندوق ولدة أربع سنوات ويحدد راتب المدير العام ومخصصاته وجميع بدلاته وحقوقه المالية بقرار من رئيس مجلس الإدارة بناء على توصية المجلس.

المادة (13)

المدير العام هو الممثل القانوني للصندوق أمام القضاء وفي علاقة الصندوق بالغير.

المادة (14)

يوظف المدير العام بالمسئولية عن جميع الشؤون الإدارية والمالية والفنية في الصندوق، ويتولى على وجه الخصوص:
أ. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

(1) كما هي معدلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 7 سبتمبر 1998.

- ب. تلقي طلبات القروض والمساعدات المالية والفنية والمساهمات وبحثها وعرضها على مجلس الإدارة مع التوصيات المناسبة.
- ج. تنفيذ اتفاقيات القروض والمساعدات والمساهمات.
- د. إعطاء الموافقات في الأمور التي تتطلب موافقة الصندوق طبقاً لأحكام الإتفاقات التي يبرمها الصندوق، وإدخال التعديلات غير الجوهرية على أحكام هذه الإتفاقات حسب ما تقتضيه ظروف تنفيذها.
- هـ. إعداد مشروع الموازنة الإدارية والحساب الختامي وعرضهما على مجلس الإدارة.
- و. إصدار أوامر الصرف في حدود الموازنة الإدارية.
- ز. ممارسة ما يفوض فيه من اختصاصات من قبل مجلس الإدارة أو رئيس المجلس.
- ح. تقديم تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة عن سير العمل بالصندوق يشتمل على البيانات المالية المصدقة من مدققي الحسابات القانونيين وعلى شرح مفصل لكافة أعمال الصندوق خلال السنة المالية الفائتة.

المادة (15) (1)

يعاون المدير العام نائب أو أكثر، ويسرى في شأن تعيينهم وتحديد مرتباتهم ومخصصاتهم وجميع بدلاتهم وحقوقهم المالية القواعد المقررة في المادة (12) من هذا النظام.

ويعمارس نواب المدير العام الإختصاصات التي يحددها لهم المدير العام.

(1) كما هي معدلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 7 سبتمبر 1998 .

المادة (16)

يتم تعيين العاملين بال الصندوق وفق أحكام النظام الذي يصدره مجلس الإدارة في هذا الشأن.

الفصل الرابع

عمليات الصندوق

المادة (17)

يقوم الصندوق بتحقيق أغراضه بالطرق التي يراها مجلس الإدارة مناسبة، وبوجه خاص الطرق الآتية:

أ. تقديم القروض للدول العربية والدول النامية الأخرى أو للمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية التابعة لأي من هذه الدول أو المتمتعة بجنسيتها أو المشتركة فيما بينها والتي تسهم في التنمية الإقتصادية لتلك الدول أو لأي منها ولا تقتصر على مجرد تحقيق الربح.

ب. تقديم المنح والمساعدات الفنية للجهات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج. تقديم الكفالات على اختلاف أنواعها للجهات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

د. المساهمة في رأسمال المنشآت ذات الشخصية الاعتبارية التابعة لإحدى الدول العربية أو الدول النامية الأخرى أو المتمتعة بجنسيتها أو المشتركة فيما بينها والتي يكون لها طابع إنمائي.

هـ. المساهمة في رأسمال مؤسسات التمويل الإنمائي وغيرها من المؤسسات الإنمائية الدولية والأجنبية التي تستهدف مساعدة الدول النامية أو أي منها في تنمية إقتصادها. ويجوز للصندوق تمثيل الدولة في تلك المؤسسات.

المادة (18)⁽¹⁾

تقدم قروض الصندوق لتغطية تكاليف المشاريع الممولة سواء بالعملات الأجنبية أو بالعملة المحلية للدولة المستفيدة أو كليهما. وذلك وفقاً لما يتفق عليه بين الصندوق والمقترض.

المادة (19)

يحصل رسم خدمة بنسبة نصف بالمائة (0.5 %) سنويا على المبالغ المسحوبة وغير المسددة من كل قرض لمواجهة تكاليف الإدارة وخدمات تنفيذ عقد القرض، وذلك فضلا عن الفوائد السنوية التي يتفق عليها في العقد.

المادة (20)

تتضمن عقود القروض المبرمة بين الصندوق والجهات المستفيدة على وجه الخصوص ما يأتي:

- أ. الشروط المالية بما في ذلك مواعيد وشروط الدفع والوفاء بالدين الأصلي والفوائد والتكاليف الأخرى. ويجوز لمجلس الإدارة عند الإقتضاء الموافقة على إعطاء القرض دون فائدة.
- ب. تعهد المقترض بأن يقدم للصندوق المعلومات الكافية عن سير العمل في المشروع من تاريخ توقيع العقد حتى الوفاء الكامل بمبلغ القرض.
- ج. تعهد المقترض بأن يقدم لمندوبي الصندوق جميع التسهيلات اللازمة للتعرف على سير أعمال المشاريع التي يسهم الصندوق في تمويلها.
- د. بيان وسائل التأكد من صرف جميع دفعات القرض على تكاليف المشروعات محل التمويل وفي المواعيد المحددة لها فقط.

(1) كما هي معدلة بموجب قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية رقم (1) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 19 مارس 2019.

هـ. التعهد بالألا يتمتع أي قرض خارجي بأولوية على قرض الصندوق وفوائده وتكاليفه عن طريق إنشاء ضمان عيني إلا في الحدود التي يرتضيها الصندوق.

و. التعهد بإعفاء جميع معاملات الصندوق وموجوداته ودخله في الدولة المستفيدة من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف الرسمية الأخرى.

ز. التعهد بتسهيل جميع عمليات الصندوق المالية وإلغاء جميع القيود على القطع الأجنبي بالنسبة للتحويلات المباشرة وغير المباشرة التي تنشأ عن العقد.

ح. التعهد بإعتبار جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة بشأنها.

ط. التعهد بإعفاء جميع موجودات الصندوق ودخله من التأميم والمصادرة والحجز.

وإذا كان القرض مقدما لجهة أخرى غير الدولة المستفيدة وبضمانها، فتترد التعهدات المذكورة في الفقرات (و)، (ز)، (ح)، (ط) من هذه المادة في عقد الضمان الذي يبرمه الصندوق مع الدولة الضامنة لهذا القرض.

المادة (21)

للسندوق حسب طبيعة كل معاملة أن يطلب المزيد من الضمانات عدا تلك المنصوص عليها في المادة السابقة، وأن يقبل الضمانات التي يقدمها أطراف آخرون بما في ذلك الضمانات من المؤسسات المالية.

المادة (22)

يسترشد الصندوق في تقويمه لطلبات الإقتراض المقدمة إليه بالإعتبارات المتعارف عليها في مجال التمويل الإنمائي وعلى الأخص بالإعتبارات الآتية:

- أ. درجة أهمية المشروع المطلوب تمويله وأولويته على غيره.
- ب. إتمام التقويم الفني والإقتصادي والمالي للمشروع حسب ما تقتضيه طبيعته.
- ج. إتمام التقديرات الدقيقة لتكاليف المشروع.
- د. التأكد من توفر المال اللازم لتنفيذ وإتمام المشروع بجانب تمويل الصندوق له.
- هـ. الملاءة المالية التي يتمتع بها الطالب والكفيل.

المادة (23)

تحرر عقود القروض التي يقدمها الصندوق باللغة العربية.

المادة (24)

تتم مساهمة الصندوق في رأسمال المنشآت ذات الطابع الإنمائي المشار إليها في الفقرة (د) من المادة (17) وفقا للنظام الذي يضعه مجلس الإدارة في هذا الشأن. ويأخذ هذا النظام في الاعتبار بوجه الخصوص التحقق من سلامة المركز المالي والإداري للمنشأة والفوائد التي تعود على التنمية الإقتصادية من نشاط المنشأة، وكفالة المحافظة على أموال الصندوق وحقوقه.

المادة (25)

الدينار الكويتي هو وحدة المحاسبة في الصندوق.

الفصل الخامس

أحكام مالية

المادة (26)⁽¹⁾

أ. تبدأ السنة المالية للصندوق في أول أبريل من كل سنة وتنتهي في آخر مارس من السنة التالية.

ب. بصرف النظر عن بدء السنة المالية 2000 / 2001 في 1 يوليو تنتهي السنة المالية المذكورة في 31 مارس 2001.

المادة (27)

يكون للصندوق موازنة إدارية تشمل إيراداته ومصروفاته الجارية، كما يضع الصندوق حساباً ختامياً عن هذه الإيرادات والمصروفات. ويتولى المدير العام عرض مشروع الموازنة الإدارية على مجلس الإدارة في موعد لا يتجاوز شهرين قبل انتهاء السنة المالية الجارية.

المادة (28)⁽²⁾

يكون للصندوق ميزانية عامة مستقلة، وحساب للدخل والإنفاق وحساب احتياطي عام وأي حسابات احتياطية أخرى يقرر مجلس الإدارة انشاءها. ويصدق على الميزانية العامة للصندوق وعلى الحسابات المنصوص عليها في هذه المادة وأي حسابات احتياطية يتم انشاؤها بناء عليها، وذلك من قبل مدققي الحسابات، وتعرض جميعاً مع الحساب الختامي على مجلس الإدارة مرفقة بالتقرير السنوي عن أعمال الصندوق في موعد لا يجاوز أربعة أشهر من نهاية كل سنة مالية.

(1) كما هي معدلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 13 أغسطس 2000.

(2) كما هي معدلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 1997.

المادة (29)

يحتفظ الصندوق بسجلات محاسبية سليمة تعطي صورة صحيحة عن أوضاع الصندوق وتوضح معاملاته، ويعرض تقرير مدققي الحسابات القانونيين على مجلس الإدارة للنظر فيه والتصديق عليه.

المادة (30) (1)

أ. ابتداء من نهاية السنة المالية 1987 / 1988 وإلى حين تغطية رأسمال الصندوق المقرر بالكامل، تقتطع سنويا نسبة 50 % من الأرباح الصافية السنوية للصندوق ويضم المبلغ المقتطع إلى رأس المال المدفوع، ويقيد الباقي في حساب الإحتياطي العام للصندوق.

ب. اعتباراً من تاريخ تغطية رأسمال الصندوق المقرر بالكامل، تقيد كل الأرباح⁽²⁾ الصافية السنوية للصندوق في حساب الإحتياطي العام الخاص به.

ج. يجوز بقرار من مجلس الإدارة تحويل مبالغ من حساب الإحتياطي العام لأي حساب احتياطي آخر يقرر مجلس الإدارة إنشائه.

(1) كما هي معدلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 1988 وقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 1997.

(2) تخضع هذه الفقرة لما نص عليه في المادة الثالثة (مكرراً) في القانون رقم 25 لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية المعدل بموجب القانون رقم 31 / 2003 وتعتبر الفقرة المشار إليها معدلة بموجب المادة الثالثة (مكرراً) السالفة الذكر.

الفصل السادس

أحكام ختامية

المادة (31)⁽¹⁾

لوزير الخارجية أن يفوض وزير المالية في كل إختصاصاته المبينة في هذا النظام أو في بعضها.

المادة (32)⁽²⁾

يجوز تعديل هذا النظام بقرار من وزير الخارجية بناء على إقتراح مجلس الإدارة.

(1) كما هي معدلة بمقتضى المرسوم رقم 157 لسنة 2003.

(2) كما هي معدلة بمقتضى المرسوم رقم 157 لسنة 2003.

LAW NO. 25 (1974)
FOR THE REORGANIZATION OF
KUWAIT FUND FOR ARAB ECONOMIC DEVELOPMENT

We Jaber Al-Ahmed Al-Jaber Al-Sabah, Deputy Amir and Crown Prince of the State of Kuwait,

After Perusal of Article 65 of the Constitution, and

Law No. 35 (1961) for the Establishment of Kuwait Fund for Arab Economic Development, AS AMENDED BY Law No. 9 (1963) and Law No. 64 (1966).

Hereby assent to and enact the Law passed by the National Assembly and set forth hereinafter.

Article 1

Kuwait Fund for Arab Economic Development, hereinafter called the Fund, shall be a public corporation (state-owned corporation), with an independent legal personality, under the supervision of the Prime Minister who shall be the Chairman of its Board of Directors.⁽¹⁾

Article 2 ⁽²⁾

The purpose of the Fund is to assist Arab and other developing states in developing their economies and to provide them with loans required for the implementation of their development programs, such assistance and loans being made in accordance with the provisions of the Charter of the Fund to be laid down by the Prime Minister and as may be consistent with the basic interests of the State of Kuwait and serves its foreign policy objectives, regionally and internationally.

(1) By virtue of Decree No. 157/2003 made pursuant to Law No. 116 of 1992 concerning Administrative Organization and the Determination of Competences and the Delegation thereof, the power of supervision of the Fund and Chairmanship of its Board of Directors has been transferred to the Minister of Foreign Affairs who was vested with the powers of the Prime Minister under Law No. 25 of 1974.

(2) As amended by Law No. 31 (2003)

The purposes of the Fund shall also include providing loans to the ministries and public corporations in charge of the execution of projects aimed at serving the public welfare with respect to meeting housing needs in the State of Kuwait and execution of the related infra-structure, basic services and public utilities required for housing projects, provided that the balance of such loans, outstanding at any time, shall not exceed 25% (twenty five percent) of the capital of the Fund and provided further that such loans shall be made in accordance with the applicable procedures relating to loans made by the Fund to other countries.

Article 3⁽¹⁾

The capital of the Fund shall be Kuwaiti Dinars two thousand million, fully paid-up as provided at the end of the financial year 1998 /97.

Article 3 (Repeated Number)⁽²⁾

An amount not exceeding twenty five percent (25%) shall be deducted annually from the net profits of the Fund and transferred to the Public Corporation for Housing Security to augment its resources.

Article 4

Subject to the limit of twice its capital plus reserves, the Fund may borrow and issue bonds in accordance with such terms and conditions as determined by the Prime Minister ⁽³⁾ upon the recommendation of the Board of Directors.

(1) As amended by Law No. 31/2003

(2) As amended by Law No. 31/2003

(3) By virtue of Decree No. 157/2003, referred to above, all the powers of the Prime Minister under Law No. 25 of 1974 have devolved on the Minister of Foreign Affairs

Article 5

The Fund shall be administered by a Board of Directors in accordance with its Charter.

Article 6

The Prime Minister⁽¹⁾ shall lay down the Charter of the Fund, which shall, in particular, provide for the composition of the Board of Directors and its functions, regulate the technical and administrative work of the Fund and the manner of preparing its budget and prescribe such other regulations as may be necessary for the proper conduct of the affairs of the Fund.

Article 7

The Prime Minister⁽²⁾ may delegate all or part of his powers under this law to the Minister of Finance.

Article 8

Law No. 35 (1961) for the establishment of Kuwait Fund for Arab Economic Development is hereby repealed. However, all Orders made for its implementation, which are not inconsistent with the provisions of this Law shall remain in force until superseded by new Orders.

Article 9

The prime Minister and the Minister of Finance shall implement this Law which shall take effect from the date of its publication in the Official Gazette.

Deputy Amir of the State of Kuwait
Jaber Al-Ahmed Al-Jaber Al-Sabah

Given at Al-Sif Palace on 27 Jumada Al-Thani 1394 AH
Corresponding to 17 July 1794 A.D.

(1) By virtue of Decree No. 157/2003 referred to above, all the powers of the Prime Minister under Law No. 25 of 1974 have devolved on the Minister of Foreign affairs

(2) By virtue of Decree No. 157/2003 referred to above, all the powers of the Prime Minister under Law No. 25 of 1974 have devolved on the Minister of Foreign Affairs

**ORDER OF THE PRIME MINISTER
PROMULGATING THE CHARTER OF
KUWAIT FUND FOR
ARAB ECONOMIC DEVELOPMENT**

The Prime Minister:

After perusal of Law No. 25 (1974) for the Reorganization of Kuwait Fund for Arab Economic Development and of the Decree enacting Law No. 18 of 1981, amending the said Law.

And of the Order of the Prime Minister for the implementation of the said Law No. 25 (1974);

And with the agreement of the Board of Directors of Kuwait Fund for Arab Economic Development;

And on the basis of the submission of the Minister of Finance, Chairman (by delegation) of the said Board of Directors.

Hereby makes the following order:-

Article 1

Kuwait Fund for Arab Economic Development shall discharge its functions in accordance with the provisions of the Charter appended hereto:

Article 2

The Order of the Prime Minister dated 8th Dhul Hijjah, 1394 A.H., corresponding to 22nd December 1974 A.D., for the implementation of the provisions of Law No. 25 (1974) for the Reorganization of Kuwait Fund for Arab Economic Development and the Charter appended to the said Order are hereby repealed.

Article 3

This order shall come into force on the date of its publication in the Official Gazette and the Board of Directors of Kuwait Fund for Arab Economic Development shall implement its provisions.

Notwithstanding the foregoing, the present members of the said Board of Directors shall continue in office until expiry of their original terms of membership.

Prime Minister
Saad Al-Abdullah Al-Salem Al-
Sabah

Issued on 16th Jumada Al-Ula 1401 A.H.
Corresponding to 22nd March, 1981 A.D.

CHARTER OF THE KUWAIT FUND FOR ARAB ECONOMIC DEVELOPMENT

CHAPTER 1 DEFINITIONS

Article 1

Unless the context otherwise requires, the following terms shall have the respective meanings assigned to them hereinafter:

- a. "The Fund" means Kuwait Fund for Arab Economic Development.
- b. "The Board of Directors" or "The Board" means the Board of Directors of the Fund.
- c. "Director-General" means the Director-General of the Fund.
- d. "The Project" means any project or programme in the financing of which the Fund participates or is requested to participate.

CHAPTER II GENERAL PROVISIONS

Article 2

The Fund is a Kuwaiti Public Corporation (state-owned corporation) endowed with a juridical personality and having financial, administrative and operational technical autonomy under the supervision of the Prime Minister. ⁽¹⁾

(1) By virtue of Decree No. 157/2003 the power of overall supervision of the Fund and Chairmanship of its Board of Directors as well as other powers vested in the Prime Minister by Law No. 25 of 1974 for the Reorganization of Kuwait Fund for Arab Economic Development have been transferred to the Minister of Foreign Affairs and hence all the Powers of the Prime Minister provided for in the Charter of the Fund have devolved on the Minister of Foreign Affairs.

Article 3⁽¹⁾

The purpose of the Fund is to assist Arab and other developing states in developing their economies and to provide them with loans required for the implementation of their development programs, such assistance and loans being made in accordance with the Charter as laid down by the Minister of Foreign Affairs and as may be consistent with the basic interests of the State of Kuwait and Serves its Foreign policy objectives regionally and internationally. The purposes of the Fund shall also include providing loans to the ministries and public corporations in charge of the execution of projects aimed at serving the public welfare with respect to meeting housing needs in the state of Kuwait and execution of the related infrastructure, basic services and public utilities required for housing projects, provided that the balance of such loans, outstanding at any time, shall not exceed 25% (twenty five percent) of the capital of the Fund and provided further that such loans shall be made in accordance with the applicable procedures relating to loans made by the Fund to other countries.

Article 4⁽²⁾

The authorized capital of the Fund shall be Kuwaiti Dinars Two Thousand Million (K.D. 2,000,000,000). as ascertained at the end of the financial year 1997/1998.

Article 5

The principal office of the Fund shall be situated in the city of Kuwait.

(1) As amended by Law No. 31/2003 and by virtue of Decree No. 157/2003

(2) As amended by Law No. 31/2003

CHAPTER III ADMINISTRATION OF THE FUND

Article 6⁽¹⁾

The Fund shall be administered by a Board of Directors consisting of the Minister of Foreign Affairs as Chairman and such other members, not being less than 4 or more than 8, who shall be of Kuwaiti nationality and of recognized competence. Members of the Board shall be appointed by the Minister of Foreign Affairs for a term of three years and shall be eligible for reappointment.

In case a member of the Board is appointed during its term, he shall hold office until the expiry of such term.

The Director-General shall attend the meetings of the Board and participate in its deliberations but shall not have the right to vote.

The Chairman may designate a member of the Board to preside over a meeting of the Board in the Chairman's absence.

Article 7⁽²⁾

The authority to sign loan agreements with borrowers as well as contracts of borrowing and bonds issued by the Fund shall vest in the Chairman of the Board of Directors. However, the Chairman may delegate such authority to the Director-General or to one of his deputies.

(1) As amended by Decree No. 157/2003

(2) As amended by Order of the Prime Minister made on 7 June 1987.

Article 8⁽¹⁾

The Board shall be the highest authority in the Fund and shall have all the necessary powers for the realization of the objects of the Fund. It shall, in particular, exercise the following functions:

- A. Formulating the general policy of the Fund;
- B. Laying down, on the recommendation of the Director-General, the administrative and financial rules and regulations of the Fund and supervising their implementation;
- C. Making decisions on recommendations of the Director-General concerning loans and other forms of assistance to be provided by the Fund;
- D. Making decisions on recommendations of the Director-General concerning participation of the Fund in the capital of corporate bodies which are of a developmental nature and in the capital of development finance institutions;
- E. Formulating the general investment policy of the Fund, but the Board may delegate this authority to the Director-General.
- F. Proposing the general terms and conditions for borrowing and issuing of bonds by the Fund and making decisions on recommendations of the Director-General concerning borrowing and issue of bonds.
- G. Approving the administrative budget and the year-end statements of accounts of the Fund;
- H. Appointing the external auditors of the Fund and determining their remuneration.

(1) As amended by Order of the Prime Minister made on 7 June 1987.

Article 9

The Board shall meet at least three times a year. Meetings shall be held at the request of the Chairman or the Director-General.

A majority of members shall constitute a quorum. Decisions of the Board shall be made by a majority of the votes of the members present. In the event of an equal division of votes, the vote cast by the Chairman shall be deemed as a casting vote.

In the case of an urgent matter, the Chairman may, in lieu of convening a meeting of the Board, circulate among its members a memorandum explaining the matter on which a decision is required. Decisions of the Board in such cases shall be made by the agreement thereto in writing by a majority of the members of the Board.

Article 10

The Board may, where the need arises, set up sub-committees to study such matters as may be referred to them and report thereon to the Board, each such sub-committee shall elect a Chairman from among its members.

Article 11

Resolutions of the Board shall come into force as soon as they are passed, according to their terms.

Article 12 ⁽¹⁾

The Fund shall have a Director-General appointed for a term of four years by an Amiri Decree upon the recommendation of the Board of Directors. The emoluments, allowances and all other financial benefits of the Director-General shall be determined by the Chairman of the Board of Directors on the recommendation of the Board.

Article 13

The Director-General shall represent the Fund before the courts, and in its relations with third parties.

Article 14

The Director-General shall be responsible for the administrative, financial and technical management of the Fund and, in particular, for the following matters;

- A. Implementation of the resolutions of the Board.
- B. Consideration of, and submission to the Board of the appropriate recommendations on applications for loans and other financial and technical assistance and for participation in the capital stock of corporate entities;
- C. Implementation of agreements relating to such loans, assistance and participation as aforesaid.
- D. Giving the Fund's consent to any matter requiring such consent under an agreement made by the Fund and making amendments, not being of a material nature, in the provisions of such agreements as required by the circumstances relating to their implementation.
- E. Preparation of the administrative budget and the year-end statements of accounts and the presentation thereof to the Board.

(1) As amended by the Order of the Prime Minister made on 7 September 1998.

- F. Issue of payment orders within the limits of the administrative budget.
- G. Exercising such other functions as may be delegated to him by the Board or the Chairman.
- H. Submitting an annual report to the Board on the activities of the Fund. Such report shall include the year-end statements of accounts of the Fund, as approved by its external auditors, as well as a detailed account of the activities of the Fund during the preceding financial year.

Article 15⁽¹⁾

There shall be one or more deputies of the Director-General to assist him in the discharge of his functions. The appointment of such deputies and the determination of their emoluments, allowances and other financial benefits shall be subject to the same rules as provided for in Article 12 of this Charter.

Each Deputy Director-General shall exercise such functions as are assigned to him by the Director-General.

Article 16

The staff of the Fund shall be appointed in accordance with the regulations made by the Board.

(1) As amended by the Order of the Prime Minister made on 7 September 1998.

CHAPTER IV

OPERATIONS OF THE FUND

Article 17

In realizing its objects the Fund shall use such means as the Board may deem appropriate, and in particular the following means:

- A. Making loans to Arab and other developing states, or to corporate bodies which are under the control, or have the nationality of any such state, or in which two or more of such states participate, provided that such corporate bodies contribute to the economic development of one or more of such states and that their objects are not merely limited to profit-making;
- B. Making grants and providing technical assistance to such parties falling within the categories mentioned in paragraph (a) of this Article;
- C. Providing guarantees of various types for obligations of such parties falling within the categories mentioned in paragraph (a) of this Article;
- D. Subscribing to the capital stock of corporate bodies which are under the control, or have the nationality of any Arab or other developing state or in which two or more of such states participate, and which are of a developmental nature;
- E. Contributing to the capital stock of development finance institutions and other international and foreign development institutions whose object is to assist one or more developing states in developing their economies. The Fund may, if so authorized, represent the State of Kuwait in such institutions.

Article 18⁽¹⁾

The Fund may provide loans to cover the costs of funded projects either in foreign currencies or in the currency of the borrower country or in foreign currencies as well as such local currency, as may be agreed between the Fund and the Borrower.

Article 19

In addition to such rate of interest as may be provided for in the loan agreement, there shall be payable on the amounts withdrawn from each loan and outstanding from time to time a charge of one-half of one percent (0.5%) per annum for the purpose of meeting administrative expenses and the costs of implementing the loan agreement.

Article 20

Loan Agreements between the Fund and borrowers shall provide, in particular, for the following:

- A. The financial conditions including the dates and terms of payment of the principal of the debt and of the interest and other charges on the loan, provided that the Board of Directors may, where it deems necessary, approve making a loan without interest;
- B. An undertaking by the borrower to furnish the Fund with sufficient information on the progress of work on the project from the date of signature of the loan agreement until the repayment of the loan in full;
- C. An undertaking by the borrower to provide such facilities to the Fund's representatives as may be necessary to enable them to be apprised of the progress of the projects financed by the Fund;
- D. The means necessary to ascertain that the proceeds of the loan are used for meeting expenditures on the project and that such expenditures are met only as and when they fall due.
- E. An undertaking that no other external debt shall have priority over the Fund's loan and the interest and other charges thereon by means of a lien created on the assets

(1) As amended by Order No. (1/2019) of the Deputy Prime Minister and Minister of Foreign Affairs made on 19 March 2019

- of the borrower, save to such extent as may be accepted by the Fund;
- F. An undertaking that all the transactions, assets and income of the Fund in the borrower's country shall be exempt from all taxes, dues and other levies;
 - G. An undertaking to facilitate all financial transactions of the Fund and to lift all foreign exchange restrictions with regard to direct and indirect transfers arising from the loan agreement.
 - H. An undertaking to treat all documents, records and correspondence of the Fund as confidential such that the Fund shall be accorded full immunity in respect thereof;
 - I. An undertaking to exempt all assets and income of the Fund from nationalization, confiscation and seizure.

In case the loan is made to a party other than the beneficiary state but under its guarantee, the undertakings mentioned in paragraphs (f) to (i) of this Article shall be incorporated in the guarantee agreement with such state.

Article 21

The Fund may, according to the nature of the particular transaction, require additional guarantees, other than those specified in the proceeding Article and may accept guarantees provided by third parties including financial institutions.

Article 22

In evaluating applications for loans, the Fund shall be guided by the considerations generally recognized in the field of development financing, and in particular:-

- A. The degree of importance and priority of the project;
- B. The adequacy of the technical, economic and financial evaluation of the project as may be required by the nature of the project.
- C. The availability of complete and detailed cost estimates of the project;

- D. The availability, in addition to the proposed financing by the Fund, of other funds required for execution and completion of the project.
- E. The financial soundness of the applicant and the guarantor.

Article 23

Loan Agreements with borrowers shall be in the Arabic language.

Article 24

Participation in the capital stock of corporate bodies falling within paragraph (d) of Article 17 shall be in accordance with such regulations as are laid down by the Board for that purpose. Such regulations shall give due regard, in particular, to the need for ascertaining the soundness of the financial position and management of such bodies and the contribution of their activities to economic development as well as the need to safeguard the resources of the Fund and protect its interest.

Article 25

The Kuwaiti Dinar shall be the unit of account of the Fund.

CHAPTER V

FINANCIAL PROVISIONS

Article 26⁽¹⁾

- A. The financial year of the Fund shall begin on 1st April in each year and end on 31st March of the following year.
- B. Notwithstanding the beginning of the financial year 20002001/ on 1st July 2000, the said year shall end on 31 March 2001.

(1) As amended by Order of the Prime Minister made on 13 August 2000.

Article 27

The Fund shall have an administrative budget, consisting of its revenues and current expenditures and shall prepare a year-end statement of accounts in respect thereof. The Director-General shall submit such budget to the Board at least two months before the end of each financial year.

Article 28⁽¹⁾

The Fund shall have a balance sheet, an income and expenditure account, a general reserve account and such other reserve accounts as the Board of Directors may decide to create. The balance sheet of the Fund and other accounts provided for in this Article, as well as any reserve accounts created thereunder, shall be certified by the external auditors of the Fund. The aforesaid accounts, together with other year-end statements of accounts and the annual report on the activities of the Fund shall be submitted, not later than four months from the end of each financial year, to the Board of Directors for approval.

Article 29

The Fund shall keep proper books of accounts which shall give a true and fair view of the state of affairs of the Fund and reflect its transactions. The auditors' report shall be submitted to the Board of Directors for consideration and approval.

Article 30⁽²⁾

- A. As of the end of the financial year 1987/1988/ and until such time as the statutory capital of the Fund is fully paid-up, there shall be deducted annually from the net annual income of the Fund an amount equivalent to 50% thereof, and such amount shall be transferred to the capital of the Fund. The balance of the net annual income after such deduction shall be transferred to the general reserve account of the Fund.

(1) As amended by the Order of the Acting Prime Minister made on 6 September 1997

(2) As amended by the Order of the Prime Minister made on 26 September 1988 and Order of the Acting Prime Minister made on 6 September 1997.

- B. As of the date when the capital of the Fund is fully paid-up, all the net annual income of the Fund shall be transferred to the general reserve account of the Fund. ⁽¹⁾
- C. The Board of Directors may determine to transfer such amounts as it thinks fit from the general reserve account of the Fund to any other reserve account created by the Board of Directors.

CHAPTER VI

MISCELLANEOUS PROVISIONS

Article 31⁽²⁾

The Minister of Foreign Affairs may authorize the Minister of Finance to exercise all or part of his powers and functions under this Charter.

Article 32⁽³⁾

This Charter may be amended by an order made by the Prime Minister upon the recommendation of the Board of Directors.

(1) This Paragraph (B) is subject to the provisions of Article (3-Repeated Number) in Law No. 25 (1974) Reorganizing Kuwait Fund for Arab Economic Development as amended by Law No. 3 (2003), and the said Paragraph (B) shall be deemed as amended by the said Article (3-Repeated).

(2) As amended by virtue of Decree No. 157/2003

(3) As amended by virtue of Decree No. 157/2003



State of Kuwait



الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
Kuwait Fund For Arab Economic Development

LAW AND CHARTER
2019
